الحوار السياسى: أداة لتسهيل إنفاذ اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع ومكافحة الفساد

بقلم القاضى/ جون لوي أندرياميفيدى
رئيس المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد

كان تبنى اتفاقية الاتحاد الإفريقى لمنع و مكافحة الفسادفى ١١ يوليه عام ٢٠٠٣- بمثابة اعتراف صريح بالآثار السلبية للفساد على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية فى القارة الإفريقية.
وتوضح المادة ٤(م) من العقد التأسيسى للاتحاد الأفريقى و الهدف ٣١ من اجندة ٢٠٦٣الإلتزام التام للقادة الأفارقة بإرساء ثقافة سيادة القانون و الحوكمة الرشيدة. ويذهب الهدف ٣ من الأجندةإلى حد إعلان أنه بحلول عام ٢٠٦٣ سيتم القضاء التام على الفسادو الإفلات من العقاب و اعتبارهما شيئا من الماضى.
يتولى المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد - بوصفه جهاز إفريقى رئيس- متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لإجراءات مكافحة الفساد و التأكد من تحقيقها.
و طبقا للمادة ٢٠ من الاتفاقية، تلتزم الوكالات المحلية المسئولة عن مكافحة الفساد بالتعاون من أجل تنفيذ بنود الاتفاقية.
وإعمالا للفقرة ٥، النقطة هـ، من المادة ٢٢، تلتزم تلك الوكالات بتقديم تقرير للمجلس الاستشارى مرة على الأقل سنويا لتوضيح ما تم تنفيذه من الاتفاقية.

و فى إطار جهوده لتشجيع التعاون و تعزيزه بين الفاعلين الأساسيين المعنيين بمكافحة الفساد، أصدر المجلس الاستشارى للإتحاد الإفريقى مبادرته "حوارات سياسية" للوكالات الإفريقية لمكافحة الفساد طبقا للمادة [22.5 (c)] من الاتفاقية و التى توصى المجلس ب :" تطوير الطرق لتحليل حجم الفساد و مداه فى افريقياو نشر المعلومات و توعية الجمهور بالآثار السلبية للفساد و الجرائم المترتبة عليه" و بناء على القرار (EX.CL/Dec.891 (XXVII للمجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى الذى يشجع المجلس الاستشارى لمكافحة الفساد يتعين " متابعة الجهود لدفع أعمال هذا الجهاز من أجل التشجيع الفعال و التنفيذ الفعلى لاتفاقية الاتحاد الافريقى لمكافحة الفسادفى افريقيا، و التفاعل من خلال التعاون مع جميع الأجهزة و الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد فى الدول الأعضاء بالإتحاد الأفريقى وكذا على المستوى الأقليمي؛ وذلك بهدف التركيز على الآثار السلبية للفساد و الأموال المسلوبة فى القارة و تقديم تقرير للمجلس التنفيذى عن الاقتراحات الملموسة لمحاربة الفساد فى القارة".

ومن ثم يكون الحوار السنوي حول مكافحة الفساد في أفريقيا بمثابة منصة سنوية (البرنامج الرئيسي للمجلس) تجمع جميع الأطراف المعنية لمناقشة و دراسة مواضيع محددة تتعلق بمكافحة الفساد.

عقدت الدورة الأولى من هذا الحوارفى أروشا بتنزانيا من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠١٧ وضمت حوالى مائة مشارك قدموا من كل مكان فى القارة . و قد نظم هذا اللقاء بالتعاون مع البنك الإفريقى للتنمية وكانت أهدافه:

-اجراء مشاورات لوضع خطة عمل ٢٠١٨ استجابة لقرار المجلس التنفيذى الذى ذكر أعلاه؛
-الحصول على دعم مشروع ٢٠١٨ و مكافحة الفساد بصفة عامة؛
-اجراء مشاورات خاصة بالمستوى الاستراتيجى استجابة لقرار المجلس التنفيذى لاثراء الخطة؛
-اجراء عصف ذهنى يساعد على محاربة الفساد فى افريقيا بما فى ذلك دمج مسألة التدفقات الماليةغير المشروعة فى الاستطلاع الحالى للمجلس الخاص بتنفيذ الاتفاقية.

اما الدورة الثانية للحوار، فقد عقدت فى الفترة من ٢ — ٤ اكتوبر ٢٠١٨ فى أروشا وضمت ٣٧ وكالة أفريقية لمكافحة الفساد. و كانت أهدافها:

-وضع قاعدة مشتركة للتعاون بين المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد و الوكالات المحلية لمكافحة الفساد؛
-تشجيع الحوار الذى من شأنه الحث على تبادل الأفكار الجديدة بين الوكالات المحلية لمكافحة الفساد ؛
-إعطاء الوكالات المحلية لمكافحة الفساد فرصة نشر نتائج أبحاثها و مشاركة المعلومات و الممارسات السليمة؛
-مشاورة الدول الأطرافففيما يتعلقبإجراءات مكافحة الفساد المقبولة وجمع كافة الاقتراحات الخاصة بمؤشرات الفساد الممكنة؛

و كانت الدورة الثالثة للحوار و التى عقدت فى الفترة من ٩-١٢ أكتوبر فى كيجالى برواندا تحمل موضوع:" نحو وضع إفريقى مشترك حول استرداد الأصول".

وقد انصب الحوار على التحديات و التطورات المتعلقة بطبيعة استرداد الأصول مع الأخذ فى الاعتبار بالهدف العام و هو استخدام الخبرات و الشعارات المشتركة للإعلام بتطور الوضع الإفريقى المشترك حول استرداد الأصول.

و قد ضم اللقاء ممثلى الدول الأعضاء و المنظمات الدولية و الوكالات المحلية المناهضة للفساد و المجتمع المدنى و العالم الجامعى و عاملين آخرين وذلك للتشاور فى هذا الموضوع و مناقشته.

و مع الأخذ فى الاعتبار بالأزمة الصحية، نظمت الدورة الرابعة من الحوار الخاص بمكافحة الفساد فى افريقيا عن طريق اتصال افتراضى من ٢-٤ نوفمبر ٢٠٢٠ و كان موضوعها "محاربة الفساد من خلال نظم قضائية فعالة و متخصصة".

الحوار السنوى حول مكافحة الفساد فى إفريقيا قاعدة سنوية تجمع كافة الأطراف المعنية الرئيسة لمناقشة مجال محدد وموضوع يتعلق بمحاربة الفساد، فالحوار بمثابة قاعدة مشتركة لتوثيق المعلومات وجمع الأفكار التى تتيح صياغة توصيات واجبة التنفيذ

ضمت دورة الحوار هذه مشاركين من وكالات محلية لمكافحة الفساد و منظمات المجتمع المدنى و الاعلام و الجامعات و منظمات دولية و أشخاص أخرى من المهتمين.

و قد نظم اللقاء على هيئة أربعة مواقع الكترونية من بينها العناوين التالية:

-تعزيز الشفافية و المديونية فى مواجهة كوفيد ١٩؛
-مكافحة الفساد من خلال وسائل قضائية فعالة و متخصصة؛
-أفكار حول حالة مكافحة الفساد فى افريقيا؛
-منتدى الفاعلين غير الدوليين.

الدورة الخامسة للحوار الخامس للوكالات الإفريقية لمحاربة الفساد كان عنوانها" المجتمعات الاقتصادية الاقليمية: فاعلون أساسيون فى تنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقى حول منع الفساد ومحاربته" عقدت وقد عقدت بصورة افتراضية من ٩-١١ نوفمبر ٢٠٢١.

و ضم اللقاء الوكالات المحلية لمكافحة الفساد و منظمات المجتمع المدنى و الجامعات و فاعلين آخرين.

و قد عرض المشاركون تقاريرا مفصلة وجرت تبادلات ثرية بينهم عن حالة الفساد على مستوى المجتمعات الاقتصادية الاقليمية و أجهزة مكافحة الفساد و القوانين المتبناة على مستوى المجتمعات الاقتصادية الاقليمية و الدول الأعضاء.

تبادلت المنظمات المحلية لمحاربة الفساد أفضل طرق ممارسات محاربة الفساد على المستوى المحلى، و التعاون عبر الحدودى على المستوى الاقليمى و الفاعلين غير الدوليين ، كما تبادلت الأفكار مع المجلس الاستشارى لتعزيز هذا التعاون بينها.

من المقرر أن تعقد الدورة السادسة للحوار السنوى افتراضيا فى نهاية العام الحالى ٢٠٢٢ تحت عنوان " إستراتيجيات و آليات ادارة شفافة للأموال المخصصة لفيروس كوفيد ١٩" ، و ذلك استجابة للاهتمامات العديدة التى أثيرت فى هذا المجال من جانب المؤسسات المدنية فى المجتمع المدنى و الدول و المنظمات المانحة.

يتعلق الأمر قبل كل شىء بفرصة للمجلس الاستشارى لتقييم الاجراءات التى اتخذتها كل دولة عضو للالتزام بالتوجيهات التى أعطيت لها من أجل ادارة شفافة للأموال الممنوحة لمحاربة وباء كوفيد ١٩ . و هى توجيهات من شأنها تعزيز الشفافية و تقديم الحسابات فيما يتعلق بادارة الموارد المستخدمة فى مكافحة الوباء خلال فترة انتشاره و التى تتيح التحقق من ادارة الموارد الممنوحة و مطابقتها لنصوص اتفاقية الاتحاد الإفريقى الخاصة بمنع و محاربة الفساد و القوانين المحلية المناهضة للفساد.

من المقرر أن تعقد النسخة السادسة للحوار السنوى افتراضيا فى نهاية العام الحالى ٢٠٢٢ تحت عنوان " إستراتيجيات وآليات من اجل ادارة شفافة للأموال المخصصة لفيروس كوفيد ١٩"، استجابة للاهتمامات العديدة التى أثيرت فى هذا المجال من جانب المؤسسات المدنية فى المجتمع المدنى والدول والمنظمات المانحة

و فى هذا الصدد، دعيت الدول ل:

-وضع أو تصور قاعدة مشتركة افتراضية لتوعية الجمهور و المشاركين عن الموارد المتلقاة و كيفية استخدامها؛
- وضع أو تصور قاعدة مشتركة افتراضية لتوعية الجمهور عن الأسواق العامة و العروض من أجل الحد من الغموض المحيط بالعروض و المساهمات فى الأسواق؛
- السهر على أن تكون أسماء المستفيدين الفعليين و المساهمين فى المؤسسات التى منحت عقودا تكون متاحة للسكان؛
- مراقبة جودة الموارد الخاصة بكوفيد ١٩ كل ثلاثة أشهر و اعلان التقارير الخاصة بها؛
- تطوير و مراجعة و تعزيز مشاركة الأطراف المعنية مثل منظمات المجتمع المدنى و القطاع الخاص فى ادارة الموارد المخصصة لكوفيد ١٩؛
- وضع آلية لاشراك المواطنين فى متابعة ادارة موارد كوفيد ١٩ خلال فترة انتشار الوباء وتخصيص أرقام هاتفية للطوارىء لكشف حالات الفساد و التصرفات المشينة؛
- تطبيق القوانين و رفع دعاوى ضد الأشخاص الفاسدين مع ضمان حماية الرافضين لهم و الشاهدين عليهم.

من المقرر ان تكون الدورة السادسة للحوار فرصة لتبادل الخبرات بين الدول و المجلس الاستشارى لتغذية وثائق المجلس الخاصة بالممارسات الجيدة فى اطار هذا الموضوع.

و أخيرا، يكمن الهدف الرئيسى بالنسبة للحوار السياسى فى وضع قاعدة مشتركة لانشاء توافق ما بين الجهاز التنفيذى و المؤسسات الأخرىو الفاعلين الاقليميين و القاريين و الأطراف المعنية الأخرى بمكافحة الفساد فى الدول الأطراف.

و سيعمل الحوار السياسى أيضا على إنشاء قاعدة مشتركة للتوصل إلى إتفاق بين الأطراف عن تعزيز و اتساق جهود جميع الأطراف المهنية و الحد من الوظائف المزدوجة بفضل تفاهم مشترك للاتفاقية.

سيتيح الحوار أيضا تحديد الكوادر السياسية و اقتراح استراتيجيات لخلق بيئة سياسية و مالية مناسبة لالتزام القطاع الخاص و المجتمع المدنى.

و فى هذا الصدد، و على هامش الحوار السياسى، نظم المجلس الاستشارى منذ الدورة الثالثة فى كيجالى عام ٢٠١٩ منتدى المنظمات المدنية لاشراكها فى مكافحة الفسادو الجرائم الناتجة عنه، و تعميم الاتفاقية طبقا للمادة ١٢ منها.

و فى النهاية، يخلق الحوار السياسى اطارا غير رسمى للتعاون القضائى فى متابعة الجرائم المتعلقة بالفساد بين الدول الأطراف فى الاتفاقية.

و هكذا يكون الحوار السياسى بمثابة أداةعمل هامة للمجلس الاستشارى فى تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد و محاربته و مشاركة السلطات و الوكالات المحلية فى مكافحة الفساد بالدول الأطراف فى هذا المنتدى القارى الخاص بمحاربة الفساد و الذى يحظى بأهمية قصوى فيما يتعلق بمستقبل القارة الأفريقية.